

بيان صحفي

دور البرلمانين الأفارقة في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من تبعاتها الاقتصادية

أديس أبابا، الجمعة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - تلعب البرلمانات الأفريقية دورا حاسما في تعزيز قدرة القارة على الصمود أمام حالات الطوارئ الصحية مثل فيروس كورونا المستجد عبر سن سياسات فعالة لدعم اقتصاداتها وعامة سكانها.

هذا ما جاء به باثولوميو أرماه، المدير بالإنابة لشعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يوم الجمعة خلال جلسة دراسية شبكية اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعنوان، "آثار جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: دور البرلمانات."

وقال السيد أرماه، مع كل الأزمات الصحية والاقتصادية التي تواجهها القارة، يمكن للبرلمانات أن تلعب دورا مهما في التغيير خصوصا إذا عملت على ضمان قدرة الدول الأفريقية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

"وبما أن 27 من 28 أفقر دول العالم أفريقية، يبقى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في غاية الأهمية بالنسبة للقارة. وبالتالي، أصبحت دعوات عقد العمل، التي دعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة لتسريع العمل بشكل كبير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أكثر إلحاحاً من ذي قبل. ومن خلال التضامن وبالإستفادة من التعاون الإقليمي، بات ممكنا الرجوع إلى المسار الصحيح،" يضيف السيد أرماه.

وقال إنه بإمكان البرلمانين لعب دور قيادي ومركزي ومتكامل في هذا المسعى من خلال إبقاء حزم التحفيز التي سيتم اعتمادها متمحورة حول الإنسان وبتخصيص موارد وميزانيات للخطط الوطنية والإقليمية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وبمحاسبة الحكومات عن التزاماتها الدولية وبوضع البلدان على مسارات مستدامة للتعافي، دون إغفال أحد.

وقال السيد أرماه: "من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية، وترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى برامج وطنية عملية تستجيب لأولويات التنمية الخاصة بكل بلد، وعبر مراقبة تنفيذها وضمان مساءلة الحكومة أمام الشعب عن التقدم الوطني بشأن أهداف التنمية المستدامة، يمكن للبرلمانات أن تقود التغيير المطلوب".

وفي غياب حزم للتحفيز بقيمة تريليون دولار وبينما تحاول القارة إعادة بناء أساسها بشكل أفضل بعد ما سببت به جائحة كوفيد-19 من تداعيات، يجب على أفريقيا أن تبحث عن بدائل مبتكرة، قال السيد أرماه، بما في ذلك الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها أداة تحفيز في أفريقيا من شأنها تعزيز السوق بقيمة 2.5 تريليون دولار وتوليد حوالي 5.6 مليون وظيفة وخفض الاقتراض وتعزيز التجارة والصادرات داخل أفريقيا والاستفادة من أعمق وأقوى العلاقات التجارية العابرة للحدود فيما بين البلدان الأفريقية.

وأضاف أنه حتى تتمكن أفريقيا من الاستجابة بسرعة وبناء مرونة طويلة الأمد يلزم إعطاء الأولوية لمسار التعافي الأخضر وللطاقة والبنية التحتية المرنة وإنتاج الغذاء الذكي مناخياً وللحلول القائمة على الطبيعة وسلاسل القيمة الخضراء.

وقال إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على استعداد لتقديم دعمها للاتحاد البرلماني الدولي والدول الأعضاء في أفريقيا. وقال السيد أرماه: "ما زلنا ملتزمين بإعادة بناء أفريقيا أقوى وأكثر شمولية وأكثر مرونة".



من جانبه، قال الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، يجب على البرلمانات أن تدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات التعافي.

هناك حاجة إلى إجماع في الآراء ويجب أن تؤخذ جميع المجتمعات في عين الاعتبار حتى لا يتم إغفال أي أحد. وقال: "يجب أن يكون البرلمانيون في قلب هذا التحول"، مضيفاً أن النواب لديهم دور في مساءلة الحكومات عن كيفية إنفاق الموارد.

وقال السيد تشونغونغ: "تعتبر الرقابة التشريعية ومسؤوليات الميزانية عنصرين رئيسيين في تحسين التغطية الصحية، ومكافحة أوجه عدم المساواة وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة".

وأضاف أن الاستجابات الهيكلية لجائحة كوفيد-19، استناداً إلى إطار أهداف التنمية المستدامة، كانت مطلوبة بشكل ملح بالإضافة إلى الإشراف البرلماني الفعال والكفاء.

وقال الاتحاد البرلماني الدولي: "توفر أهداف التنمية المستدامة خارطة طريق لمساعدة البلدان على تحسين التأهب والاستجابة لكوفيد-19 وتنفيذ خطط التعافي التي توفر الاستدامة الاجتماعية والبيئية".

وقال بيتر كاتجافيفي من ناميبيا أن بلده، على الرغم من جائحة كوفيد-19 وفترات الجفاف الأخيرة، تبقى ملتزمة بتطوير آلية مرنة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إن الموارد المحلية والشراكات العالمية ضرورية.

من جانبها، قالت فيرونیکا تسييتسي موزيندا، سناتور من زيمبابوي، إن برلمان الأمة الأفريقية الجنوبية كان قد نبه إلى أهداف التنمية المستدامة باعتباره مؤسسة تضم "لجنة مواضيعية خاصة بأهداف التنمية المستدامة" تعمل على ضمان أن الحكومة لديها تدابير لتنفيذ الأهداف بنجاح.

وقال أوليفر تشينغانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إن جائحة كوفيد-19 قد كشفت عن نقاط الضعف وعدم المساواة الهيكلية في الاقتصادات الأفريقية، مضيفاً أنه يمكن للبرلمانيين أن يساعدوا عبر ضمان وجود ميزانيات وسياسات كافية للمضي قدماً بشكل أفضل.

وقال السيد تشينغانيا إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لتحقيق كل من أجندة 2030 وأجندة 2063.

وكان قد حضر الاجتماع مشرعون من أكثر من 17 دولة أفريقية حيث ركزوا مناقشاتهم على دورهم كبرلمانيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ظل جائحة كوفيد-19.